الأمم المتحدة

S/2017/153

مجلس الأمن

Distr.: General
23 February 2017
Arabic
Original: English

السنغال: مشروع قرار

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى قراراته السابقة وبياناته رئيسه وبياناته الصحفية بشأن الحالة في غينيا - بيساو، ولا سيما القرارات ١٨٧٦ (٢٠٠٩)، و ٢٠٣٠ (٢٠١١)، و ٢٠٤٨ (٢٠١٢)، و ٢٠٩٢ (٢٠١٣)، و ٢١٠٣ (٢٠١٣)، و ٢١٥٧ (٢٠١٤)، و ٢١٨٦ (٢٠١٤)، و ٢٢٠٣ (٢٠١٥)، و ٢٢٦٧ (٢٠١٦)،

وإذ يحيط علما بتقرير الأمين العام عن غينيا - بيساو المؤرخ ٧ شباط/فبراير ٢٠١٧ (S/2017/111)، وبما ورد فيه من توصيات، **وإذ يؤكد** التقدير الإيجابي الذي أعرب عنه الأمين العام للدور الذي يؤديه ممثله الخاص ورئيس مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو (مكتب الأمم المتحدة المتكامل) في مساعدة حكومة غينيا - بيساو،

وإذ يؤكد على ضرورة أن تواصل حكومة غينيا - بيساو اتخاذ خطوات ملموسة نحو إحلال السلام والأمن والاستقرار في البلد، عن طريق اتخاذ تدابير فعالة لإصلاح قطاع الأمن، والتصدي للفساد عن طريق تعزيز النظام القضائي، وتحسين الإدارة العامة وإدارة إيرادات الدولة، فضلا عن توفير الخدمات الأساسية للسكان، **وإذ يثني** على التزامها بتنفيذ أولوياتها الوطنية،

وإذ يعرب عن القلق إزاء استمرار الأزمة السياسية والمؤسسية التي طال أمدها فيما بين الرئيس ورئيس الوزراء ورئيس البرلمان ورؤساء الأحزاب السياسية، والتي ما فتئت تحول دون أن يمضي البلد قدما في تنفيذ خطته للإصلاح الوطني، وتهدد بتقويض التقدم المحرز في غينيا - بيساو منذ إعادة إرساء النظام الدستوري عقب الانتخابات التي أجريت في عام ٢٠١٤،

230217 230217 17-03092 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

وإذ يرحب باستمرار مشاركة الممثل الخاص للأمين العام، موديبو ابراهيم توريه، ورئيسة جمهورية ليبريا، فخامة السيدة إلين جونسون سيرليف، بصفتها رئيسة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (الجماعة الاقتصادية)، ورئيس جمهورية غينيا، فخامة السيد ألفا كوندي، بصفته رئيس الاتحاد الأفريقي وكذلك وسيط الجماعة الاقتصادية لدى غينيا – بيساو، والممثل الخاص للاتحاد الأفريقي، أوفيديو بيكينو، وغيرهم من المتحاورين، في البحث عن حل سلمي للأزمة، **وإذ يشير** إلى ضرورة تنسيق العمل بين الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية، والاتحاد الأفريقي، وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، والاتحاد الأوروبي،

وإذ يرحب كذلك باعتماد الجماعة الاقتصادية، في ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، لخريطة الطريق ذات النقاط الست، المعنونة ”اتفاق بشأن حل الأزمة السياسية في غينيا – بيساو“، التي وضعت بوساطة من الجماعة، واتفاق كوناكري المتعلق بتنفيذ خريطة الطريق،

وإذ يشيد بما أبدته هيئة رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية في اجتماع القمة الذي عقد في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ من التزام بدعم تنفيذ خريطة الطريق التي وضعت بوساطة من الجماعة الاقتصادية وتنفيذ اتفاق كوناكري،

وإذ يشدد على ضرورة احترام المبادئ الديمقراطية، **ويؤكد** على أهمية المصالحة الوطنية والحوار الجامع والحكم الرشيد، باعتبارها مقدمات لا غنى عنها لتحقيق السلام الدائم في غينيا – بيساو، وإذ يؤكد كذلك على أهمية إشراك جميع مواطني غينيا – بيساو في هذه العملية على الصعيدين الوطني والمحلي، مع التمسك في الوقت نفسه بمبادئ الفصل بين السلطات وسيادة القانون والعدالة ومكافحة الإفلات من العقاب، وإذ يشجع جميع الأطراف صاحبة المصلحة على المشاركة في العملية،

وإذ يؤكد أنه لا سبيل إلى توطيد السلام والاستقرار في غينيا – بيساو إلا من خلال عملية توافقية تشمل الجميع ويملك البلد زمامها، واحترام النظام الدستوري، وإدخال الإصلاحات ذات الأولوية في قطاعات الدفاع والأمن والعدالة، وتعزيز سيادة القانون، وحماية حقوق الإنسان، وتعزيز التنمية الاجتماعية – الاقتصادية، ومكافحة الإفلات من العقاب والاتجار بالمخدرات، في إطار سيادة غينيا – بيساو واستقلالها ووحدتها وسلامتها الإقليمية،

وإذ يؤكد من جديد أهمية استمرار قوات الدفاع والأمن في عدم التدخل في الحالة السياسية في غينيا – بيساو، ويثني على ما أبدي من ضبط النفس في هذا الصدد وعلى الروح المسالمة التي يتحلى بها شعب غينيا – بيساو،

وإذ يشدد على أهمية أن تواصل حكومة غينيا - بيساو، مدعومةً بمكتب الأمم المتحدة المتكامل والشركاء الدوليين، إقامة مؤسسات وطنية لبسط الأمن وسيادة القانون تتوافر فيها الشفافية والخضوع للمساءلة والطابع الاحترافي،

وإذ يؤكد أنه ينبغي لجميع الجهات صاحبة المصلحة في غينيا - بيساو أن تعمل على ضمان الاستقرار على المدى القصير والمتوسط والطويل بأن تبدي التزامها نحو ذلك بوضوح وأن تجري حوارا سياسيا حقيقيا وشاملا للجميع بهدف تهيئة الظروف المواتية لإيجاد حلول قابلة للتطبيق ومستدامة للمشاكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والعسكرية التي يواجهها البلد، تيسيراً لتنفيذ الإصلاحات الرئيسية وتعزيز مؤسسات الدولة،

وإذ يلاحظ الجهود التي تبذلها الحكومة لإخضاع قوات الدفاع والأمن بشكل فعلي لسيطرة المدنيين وإشرافهم، نظرا لأن عدم تحقيق هذا الأمر قد يؤثر سلبا على أداء مؤسسات الدولة مهامها بفعالية نتيجة للتواطؤ بين بعض الجهات السياسية الفاعلة والقيادة العسكرية،

وإذ يشيد بالجهود التي تبذلها الجماعة الاقتصادية للمساعدة في الحفاظ على السلام والأمن والتنمية ولدعم عملية إصلاح قطاع الأمن في غينيا - بيساو، وبالتحديد عن طريق أنشطة بعثتها في غينيا - بيساو،

وإذ يرحب باستمرار إسهام بعثة الجماعة الاقتصادية في كفالة تهيئة بيئة تفضي إلى تنفيذ الإصلاحات الحاسمة الأهمية في قطاع الدفاع والأمن، **وإذ يشجع** المجتمع الدولي على دعم مواصلة هذه الجهود،

وإذ يحيط علما مع القلق بالصعوبات المالية التي تواجهها بعثة الجماعة الاقتصادية في مواصلة الاضطلاع بولايتها،

وإذ يكرر دعوته حكومة غينيا - بيساو إلى إجراء تحقيقات في انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان تتسم بالشفافية والاستقلالية والموثوقية، وفقا للمعايير الدولية، وتحميل مرتكبيها مسؤولية أفعالهم،

وإذ يكرر الإعراب عن قلقه من التهديد المحدق بالسلام والاستقرار من جراء الاتجار بالمخدرات والاتجار بجميع أشكاله، بما في ذلك الاتجار بالأشخاص، وما يتصل بذلك من أعمال الجريمة المنظمة عبر الوطنية؛ **وإذ يرحب** في هذا الصدد بالجهود التي تبذلها حكومة غينيا - بيساو، والجماعة الاقتصادية، ومكتب الأمم المتحدة المتكامل، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وجهات معنية أخرى، في التصدي لهذه المشكلة،

وإذ يعيد تأكيد الحاجة إلى معالجة مشكلة الاتجار بالمخدرات في بلدان المنشأ وبلدان العبور وبلدان المقصد النهائي على أساس المسؤولية العامة والمشتركة، والتصدي لمشكلة المخدرات العالمية والأنشطة الإجرامية ذات الصلة؛ **وإذ يؤكد** في هذا الصدد على الحاجة إلى زيادة الاتساق والتنسيق والكفاءة بين الشركاء المعنيين لتعزيز جهودهم الجماعية، ولا سيما من خلال تبادل المعلومات، **وإذ يشدد** على أن أي حل دائم لحالة عدم الاستقرار في غينيا - بيساو ينبغي أن يشمل اتخاذ إجراءات ملموسة لمكافحة الإفلات من العقاب وكفالة محاكمة المسؤولين عن الاغتيالات المرتكبة بدوافع سياسية وغيرها من الجرائم الخطيرة، مثل انتهاكات النظام الدستوري والأنشطة المتصلة بالاتجار بالمخدرات، بما في ذلك محاكمتهم أمام آليات العدالة الوطنية،

وإذ يكرر تأكيد الأهمية والطابع الملح لاستمرار توافر القدرة التقييمية والدعم من قِبل كيانات الأمم المتحدة المعنية والشركاء الدوليين والإقليميين ودون الإقليميين والثنائيين لبسط الأمن وتحقيق التنمية على المدى الطويل في غينيا - بيساو، لا سيما من أجل تنفيذ الإصلاحات في قطاعي الأمن والعدالة، ومكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، وكذلك من أجل تهيئة بيئة مواتية لقيام الحكم الرشيد وتحقيق التنمية الاجتماعية الشاملة للجميع والمستدامة، وإذ يشيد في هذا الصدد بالعمل المهم الذي يقوم به مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بالتعاون مع كيانات الأمم المتحدة المعنية في غينيا - بيساو والمنطقة دون الإقليمية، وإذ يشجع على تعزيز التعاون بين مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومكتب الأمم المتحدة المتكامل،

وإذ يؤكد الدور الذي تضطلع به منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) من خلال عملها الوثيق مع الحكومة من أجل تهيئة الظروف المناسبة لتوفير التعليم للأطفال في غينيا - بيساو،

وإذ يؤكد الدور المهم الذي تضطلع به المرأة في منع نشوب النزاعات وحلها وفي بناء السلام، كما هو معترف به في القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وما تلاه من قرارات تتعلق بالمرأة والسلام والأمن،

وإذ يشدد على التعاون بين مكتب الأمم المتحدة المتكامل والسلطات الوطنية ومنظمات المجتمع المدني لزيادة مشاركة المرأة في غينيا - بيساو، **وإذ يؤكد** وجوب الاستمرار في مراعاة المنظور الجنساني عند تنفيذ جميع الجوانب ذات الصلة من ولاية المكتب المتكامل، بما يشمل إصلاح قطاع الأمن، وعمليات المصالحة الوطنية، وبناء المؤسسات، ومعالجة الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار،

وإذ يؤكد مجددا أن على شركاء غينيا – بيساو تنسيق أعمالهم على نحو فعال ووثيق دعما للجهود التي تبذلها الحكومة للتصدي للتحديات السياسية والأمنية والإنمائية التي يواجهها البلد، وإذ يرحب في هذا الصدد بالدعم المنسق الذي قدمه شركاء البلد، وتحديدا شركاؤه في منظومة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية والاتحاد الأوروبي والبنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي، إلى الحكومة خلال مؤتمر المانحين الدولي لغينيا – بيساو، المعقود في ٢٥ آذار/مارس ٢٠١٥، في بروكسل،

وإذ يرحب بالبيان الختامي الصادر عن الدورة العادية الخمسين لرؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية، المعقودة في أبوجا، نيجيريا، في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، وبيان مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي الصادر في جلسته ٦٥٨، المعقودة في ١٣ شباط/فبراير ٢٠١٧، اللذين يدعمان تنفيذ خريطة طريق الجماعة واتفاق كوناكري؛

وإذ يرحب بالتواصل المستمر بين لجنة بناء السلام وغينيا – بيساو، **وإذ يشير** إلى البيان الصادر عن اللجنة في ١٦ شباط/فبراير ٢٠١٧، الذي تعرب فيه عن التزامها العميق بتقديم الدعم من أجل إحراز النجاح في تنفيذ خريطة طريق الجماعة الاقتصادية وخطة التنمية الوطنية المسماة ”تيرا رانكا“ (Terra Ranka)،

وإذ يعيد تأكيد التزامه الكامل بتوطيد السلام والاستقرار في غينيا – بيساو،

١ – **يقرر** تمديد ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل لفترة ١٢ شهرا اعتباراً من ١ آذار/مارس ٢٠١٧ حتى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٨؛

٢ – **يعرب** عن دعمه القوي للدور الرئيسي الذي يقوم به الممثل الخاص للأمين العام في غينيا – بيساو، **ويؤيد تماما** توصيات بعثة الاستعراض الاستراتيجي الواردة في تقرير الأمين العام، والمتعلقة بضرورة تغيير محور الجهود التي يبذلها حاليا مكتب الأمم المتحدة المتكامل بحيث تركز على القدرات السياسية التي تدعم المساعي الحميدة للممثل الخاص للأمين العام والدور الذي يضطلع به على صعيد التيسير السياسي، وضرورة ترشيد الهيكل الإداري للمكتب، **ويطلب كذلك** إلى المكتب أن يركز بصفة خاصة، بطرق من بينها الاستعانة بالمساعي الحميدة والدعم السياسي للممثل الخاص، على الأولويات التالية:

(أ) دعم إجراء حوار سياسي وعملية مصالحة وطنية يشملان الجميع لتعزيز الحكم الديمقراطي والعمل على التوصل إلى توافق في الآراء بشأن المسائل السياسية الرئيسية، وبخاصة فيما يتعلق بتنفيذ الإصلاحات العاجلة اللازمة؛

(ب) تقديم الدعم، بطرق منها توفير المساعدة التقنية، إلى السلطات الوطنية في التعجيل بعملية مراجعة دستور غينيا - بيساو وإتمامها؛

(ج) تقديم المشورة والدعم الاستراتيجيين والتقنيين إلى السلطات الوطنية والجهات صاحبة المصلحة، بما في ذلك تقديمهما بالتنسيق مع الجماعة الاقتصادية/البعثة التابعة لها، وغيرهما من الشركاء الدوليين، في تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية المتعلقة بإصلاح قطاع الأمن وبسط سيادة القانون وإنشاء نظامين للقضاء المدني والعسكري متوافقين مع المعايير الدولية؛

(د) تقديم الدعم إلى حكومة غينيا - بيساو، بالتعاون مع لجنة بناء السلام، من أجل حشد المساعدة الدولية ومواءمتها وتنسيقها، لأغراض منها تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية المتعلقة بإصلاح قطاع الأمن وسيادة القانون، وتعزيز التعاون مع الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية والاتحاد الأوروبي والشركاء الآخرين دعما للحفاظ على النظام الدستوري وتحقيق الاستقرار في غينيا - بيساو؛

٣ - **يؤكد** أن مكتب الأمم المتحدة المتكامل والممثل الخاص سيواصلان قيادة الجهود الدولية في المجالات ذات الأولوية التالية:

(أ) تقديم الدعم إلى حكومة غينيا - بيساو في توطيد المؤسسات الديمقراطية وتعزيز قدرة أجهزة الدولة على العمل بفعالية وفقاً لأحكام الدستور؛

(ب) تقديم المشورة والدعم الاستراتيجيين والتقنيين لإنشاء أجهزة لإنفاذ القانون وأجهزة للعدالة الجنائية والسجون تتسم بالفعالية والكفاءة وتكون قادرة على حفظ الأمن العام ومكافحة الإفلات من العقاب، مع احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية في الوقت ذاته؛

(ج) مساعدة السلطات الوطنية في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها وفي الاضطلاع بأنشطة رصد حقوق الإنسان وإعداد تقارير عنها؛

(د) تقديم المشورة والدعم الاستراتيجيين والتقنيين إلى حكومة غينيا - بيساو لمكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية، بالتعاون الوثيق مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة؛

(هـ) تقديم الدعم إلى حكومة غينيا - بيساو لإدماج منظور جنساني في أنشطة بناء السلام، بما يتماشى مع قرارات مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨) و ٢٢٤٢ (٢٠١٥)؛ فضلا عن تنفيذ خطة العمل الوطنية بشأن المسائل الجنسانية من أجل

ضمان إشراك المرأة وتمثيلها ومشاركتها على جميع المستويات من خلال جملة إجراءات منها توفير مستشارين للشؤون الجنسانية؛

٤ - **يؤيد** اتفاق كوناكري المؤرخ ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، الذي يستند إلى خريطة الطريق، بوصفه الإطار الرئيسي للتوصل إلى حل سلمي للأزمة السياسية، ذلك أنه يتيح فرصة تاريخية للسلطات الوطنية والقادة السياسيين والمجتمع المدني للانخراط سويا في ضمان الاستقرار السياسي وبناء السلام المستدام، **ويعرب عن ترحيبه** بعزم الجماعة الاقتصادية على إيفاد بعثة رفيعة المستوى إلى غينيا - بيساو على وجه السرعة **وعن دعمه** لذلك الأمر، باعتباره جزءا من الخطوات المتخذة لمتابعة تنفيذ اتفاق كوناكري، من أجل تحديد العقبات التي تعرقل تنفيذ الاتفاق ومعالجتها، عملا على إيجاد حل دائم للأزمة في ذلك البلد؛

٥ - **يحث** جميع الأطراف السياسية الفاعلة على وضع مصلحة شعب غينيا - بيساو فوق كل اعتبار آخر **ويدعو** في هذا الصدد قادة غينيا - بيساو، بمن فيهم الرئيس ورئيس البرلمان ورؤساء الأحزاب السياسية، إلى الوفاء بالتزامهم بإحلال الاستقرار السياسي في غينيا - بيساو بالانخراط في حوار حقيقي وإيجاد أرضية مشتركة للتوصل إلى تسوية سريعة للأزمة السياسية؛

٦ - **يدعو** الجهات صاحبة المصلحة في غينيا - بيساو إلى الاحترام الكامل والامتثال التام لاتفاق كوناكري ولخريطة طريق الجماعة الاقتصادية في معالجة خلافاتها والتصدي للتحديات التي تواجه بلدها، **ويدعو كذلك** أصحاب المصلحة في غينيا - بيساو إلى الامتناع عن الأعمال والتصريحات التي يمكن أن تؤدي إلى تصاعد التوترات والتحريض على العنف؛

٧ - **يشدد** على أهمية اعتماد الإصلاحات الرئيسية، المبينة في اتفاق كوناكري، التي تهدف إلى تهيئة بيئة مواتية لإجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية في عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩، وإصلاح قانون الانتخابات، وإصدار قانون جديد بشأن الأحزاب السياسية، ويطلب إلى مكتب الأمم المتحدة المتكامل أن يعمل عن كثب مع السلطات الوطنية وفريق الأمم المتحدة القطري لدعم إجراء هذه الانتخابات في الوقت المناسب، وأن يعزز الديمقراطية والحكم الرشيد؛

٨ - **يهيب** بسلطات غينيا - بيساو وجميع الأطراف صاحبة المصلحة، بما فيها القوات المسلحة والأحزاب السياسية والمجتمع المدني، العمل معا على توطيد التقدم المحرز حتى الآن، ومعالجة الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار، مع إيلاء اهتمام خاص للديناميات السياسية - العسكرية، ومؤسسات الدولة التي تنقصها الفعالية وسيادة القانون، والإفلات

من العقاب وانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان، والفقر، وانعدام فرص الحصول على الخدمات الأساسية؛

٩ - **يشدد** على ضرورة الحوار الشامل للجميع من أجل توطيد السلام والاستقرار في غينيا - بيساو، **ويهيب** بالسلطات الوطنية أن تعجّل بمراجعة دستور غينيا - بيساو؛

١٠ - **يدعو** أجهزة الأمن والدفاع إلى الاستمرار في الخضوع بشكل تام لسيطرة المدنيين؛

١١ - **يشيد** بالجهود الهامة التي تضطلع بها الجماعة الاقتصادية **ويشجعها** على مواصلة تقديم دعمها السياسي إلى سلطات غينيا - بيساو وقادتها السياسيين من خلال الاستعانة بالمساعي الحميدة وجهود الوساطة؛

١٢ - **يشجع** الجماعة الاقتصادية وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية على اتخاذ الخطوات اللازمة من أجل تنظيم اجتماع لفريق الاتصال الدولي المعني بغينيا - بيساو، بالتشاور مع الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وجميع أصحاب المصلحة؛

١٣ - **يحيط علما** بوضع حقوق الإنسان الآخذ في التطور في البلد، ويحث سلطات غينيا - بيساو اتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية حقوق الإنسان ووضع حد للإفلات من العقاب والبدء في إجراء تحقيقات لمعرفة هوية مرتكبي انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان، بما في ذلك تلك الموجهة ضد النساء والأطفال؛ وتقديمهم إلى العدالة واتخاذ إجراءات لحماية الشهود من أجل ضمان مراعاة الأصول القانونية؛

١٤ - **يرحب** بالجهود المشتركة التي يبذلها الشركاء الدوليون، ولا سيما الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية والاتحاد الأوروبي وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، من أجل تعزيز التعاون دعماً للحكومة في غينيا - بيساو، ويشجعهم على مواصلة العمل معاً في سبيل تحقيق الاستقرار في البلد وفقا لخطط الإصلاحات الهيكلية ذات الأولوية التي وضعتها الحكومة، وينوه في هذا الصدد بالدور الذي تقوم به لجنة بناء السلام في تعزيز تلك الجهود بهدف دعم أولويات غينيا - بيساو لبناء السلام في الأجل الطويل؛

١٥ - **يسلّم** بالعمليات الجارية لتنفيذ بعض الإصلاحات في قطاعي الأمن والدفاع ويشجع على مواصلة بذل مزيد من الجهود باعتبار ذلك عنصرا حاسما لتحقيق الاستقرار على المدى الطويل في غينيا - بيساو، **ويشجع كذلك** جميع شركاء غينيا - بيساو المعنيين

على كل من الصعيد دون الإقليمي والإقليمي والدولي على تنسيق العمل في هذا المجال من أجل تحقيق نتائج سريعة وإيجابية؛

١٦ - **يشيد** بالدور الحاسم الذي تقوم به بعثة الجماعة الاقتصادية في تأمين مؤسسات الدولة ودعم إصلاح قطاع الأمن، **ويعرب** عن تقديره البالغ لإسهامها في تحقيق الاستقرار في غينيا - بيساو، ويشجع الجماعة الاقتصادية على النظر في تمديد ولايتها لفترة إضافية، ويؤيد استمرارها **ويحث** الشركاء الثنائيين والإقليميين والدوليين على النظر في تقديم مساعدات مالية دعما للجماعة في مواصلة نشر بعثتها، **ويثني** على الدعم المالي المقدم من الاتحاد الأوروبي ويرحب باستعداده للنظر في الخيارات المتاحة لتقديم المزيد من الدعم إلى بعثة الجماعة؛

١٧ - **يهيب** بسلطات غينيا - بيساو أن تواصل العمل بنشاط على إصلاح النظام القضائي وتعزيزه، مع التكفل في الوقت نفسه بالفصل بين السلطات وإتاحة سبل الالتجاء إلى القضاء للمواطنين كافة؛

١٨ - **يكرر دعوته** سلطات غينيا - بيساو إلى أن تنفذ وتستعرض تشريعات وآليات وطنية لزيادة الفعالية في مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، بما في ذلك الاتجار بالمخدرات والاتجار بالأشخاص وغسل الأموال، وهي أمور تهدد الأمن والاستقرار في غينيا - بيساو والمنطقة دون الإقليمية، وأن تقدم، في هذا السياق، دعما إضافيا إلى الوحدة المعنية بالجريمة العابرة للحدود الوطنية، المنشأة في إطار مبادرة ساحل غرب أفريقيا، وفريق العمل الحكومي الدولي لمكافحة غسل الأموال في غرب أفريقيا؛ ويشجع الشركاء الدوليين الثنائيين والمتعددي الأطراف على زيادة دعمهم لهاتين المؤسستين، ويشجعهم كذلك على الإسهام في دعم وجود مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في غينيا - بيساو وفي دعم الصندوق الاستئماني لمكتب الأمم المتحدة المتكامل سعياً لتحقيق أولوياته في الأجل القريب والمتوسط والبعيد؛ ويهيب بالمجتمع الدولي أن يعزز التعاون مع غينيا - بيساو لتمكينها من ضمان مراقبة الحركة الجوية ومراقبة الأمن البحري للمناطق الواقعة ضمن ولايتها، ولا سيما من أجل مكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية، وكذلك الصيد غير المشروع في مياه غينيا - بيساو الإقليمية ومنطقتها الاقتصادية الخالصة، وسائر حالات الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية؛ ويحث سلطات غينيا - بيساو على إبداء التزامها التام بمكافحة الاتجار بالمخدرات؛

١٩ - **يؤكد** أهمية مكافحة الاتجار بالمخدرات لتحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي في غينيا - بيساو، ويطلب إلى الأمين العام أن يكفل توافر القدرات المناسبة، بما في ذلك الخبرة الفنية الملائمة، ضمن الهيكل الحالي لمكتب الأمم المتحدة المتكامل، بحيث

يواصل الإسهام في جهود مكافحة المخدرات، ويطلب كذلك إلى الممثل الخاص للأمين العام زيادة الجهود المبذولة لتحقيق مزيد من الاتساق والتنسيق والكفاءة بين وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها المعنية العاملة في البلد تعظيما لفعاليتها الجماعية، ولا سيما من خلال قيام هذه الوكالات والصناديق والبرامج بمدّ الممثل الخاص بمعلومات ذات صلة عن الأفراد والجماعات والمؤسسات والكيانات المرتبطة بالاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية التي تسهم في تهديد السلام والاستقرار والأمن في غينيا - بيساو والمنطقة دون الإقليمية؛

٢٠ - **يشيد** بدور المساعي الحميدة الذي يقوم به الممثلون الخاصون للأمين العام لدعم حكومة غينيا - بيساو، **ويدعو** الأمين العام إلى تعزيز قدرات مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هذا الصدد ومواصلة النهوض بتنسيق الدعم الدولي؛

٢١ - **يحث** الجهات الوطنية صاحبة المصلحة في غينيا - بيساو على إبداء الالتزام الضروري باستعادة الزخم لإحراز التقدم في المجالات الرئيسية، على النحو المبين في برنامج ”تيرا رانكا“ الذي عُرض على الجهات المانحة في اجتماع المائدة المستديرة الذي عُقد في بروكسل في آذار/مارس ٢٠١٥، **ويدعو** شركاء غينيا - بيساو إلى الوفاء بالوعود التي قطعوها في اجتماع المائدة المستديرة، **ويشجع** أيضا مكتب الأمم المتحدة المتكامل على المساعدة في تنسيق المساعدة الدولية المقدمة إلى حكومة غينيا - بيساو في محاربة الفقر؛

٢٢ - **يطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى مجلس الأمن تقارير منتظمة كل ستة أشهر عن تنفيذ هذا القرار وأن يقدم إلى اللجنة المنشأة عملا بقراره ٢٠٤٨ (٢٠١٢) تقريرا في غضون ستة أشهر، إلى جانب تزويدها بإحاطة، عن التقدم المحرز فيما يتعلق بتحقيق الاستقرار في البلد واستعادة النظام الدستوري وتنفيذ التوصيات المتعلقة بمواصلة نظام الجزاءات في بيئة ما بعد الانتخابات، وفقا للفقرة ١٢ من القرار ٢٠٤٨ (٢٠١٢)؛

٢٣ - **يقرر** استعراض تدابير الجزاءات المفروضة عملا بالقرار ٢٠٤٨ (٢٠١٢) بعد سبعة أشهر من اتخاذ هذا القرار؛

٢٤ - **يقرر** أن يبقي المسألة قيد نظره الفعلي.